

**دولة ليبيا**

**كلمة معالي السيد وزير العدل بحكومة الوفاق الوطني**

**في الاستعراض الدوري الشامل للتقرير الوطني الثالث**

**لحقوق الإنسان لدولة ليبيا أمام مجلس حقوق الإنسان**

**11 نوفمبر 2020**

**السيدة رئيس مجلس حقوق الإنسان**

**السادة رؤساء الوفود**

**اسمحوا لي في البداية أن أحيي وأشكر سعادة السيدة اليزابيت فيسلبيرغ رئيس مجلس حقوق الإنسان، و السادة في الفريق العامل المعني بالدورة السادسة والثلاثين للاستعراض الدوري الشامل، على جهودهم الكبيرة في إنجاح الدورة الحالية للمجلس، رغم الظروف الصعبة التي يمر بها العالم جراء انتشار وباء كورونا، ونتمنى السلامة للجميع.**

**كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى دولة إيطاليا وناميبيا وتشيكيا، أعضاء الترويكا المعنية باستعراض تقرير بلادي, وكذلك الشكر موصول إلى جميع الدول ومنظمات المجتمع المدني المشاركين في الحوار التفاعلي في عملية استعراض دولة ليبيا.**

**إنه لشرف كبير لي أن أقوم برئاسة وفد بلادي في عملية استعراض تقريرها الثالث لحقوق الإنسان، و اسمحوا لي أن أعرفكم بزملائي المشاركين معي، وهم:**

**السيد محسن أبو سنينة وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية.**

**السيد صلاح أبو عبود مدير إدارة المنظمات بوزارة الخارجية.**

**د. ناصر فرج الغيطة مستشار وزارة العدل لحقوق الإنسان.**

**د. المختار اشنان مقرر و منسق اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني.**

**د. تغريد شنيب مسؤولة الصحة النفسية بوزارة الصحة.**

**السيدة عائدة بعيو مستشارة وزارة الداخلية لحقوق الإنسان.**

**إننا في ليبيا نولي أهمية كبيرة لعملية الاستعراض الشامل، إدراكا منا بأن مسالة احترام حقوق الإنسان لم تعد شأنا وطنيا صرفا تختص به كل دولة على حدة، بل هو شأن عالمي يهم الدول والمجتمع الدولي بأسره، وأنها فرصة ثمينة أن تتم مشاركة الجهود التي نبذلها لأجل تعزيز احترام الحقوق والحريات العامة، و أن نستمع إلى ملاحظات الدول والمنظمات، و أن نطلع على تجارب الدول الأخرى, كل ذلك في جو من التعاون و التطلع إلى غد أفضل.**

**لقد تقدمت بلادي بتقريرها الثاني و خضعت للاستعراض الشامل في عام 2015 وتلقت عدداً من التوصيات تم قبول 159 توصية قبولا تاما، و 9 منها قبولاً جزئياً ورفض اثنتين منهما.**

**إن حكومة الوفاق الوطني و منذ استلامها لمهامها التنفيذية، قد عبرت عن التزامها الكامل باحترام حقوق الإنسان و ضمان تمتع المواطنين بها، آخذة بعين الاعتبار التوصيات التي تم تقديمها أثناء الاستعراض الثاني .**

**السيدة الرئيس:**

**لعله لا يخفى عليكم الظروف التي مرت و تمر بها البلاد خلال السنوات الأربعة الماضية منذ عملية الاستعراض الأخيرة، حيث مرت بلادي ـ و لا تزال ـ بتحديات جمة، من انقسام سياسي و مؤسساتي و صراع مسلح، حيث اضطرت حكومة الوفاق الوطني لخوض حرب ضروس ضد تنظيم داعش الإرهابي، الذي سيطر على مدينة سرت، و التي أفلحت حكومة الوفاق في اجتثاثه بعد تضحيات كبيرة، و في اليوم الرابع من شهر أبريل عام 2019 تعرضت العاصمة طرابلس و محيطها لهجوم مسلح، استمر لأكثر من عام و تسبب في سقوط مئات الضحايا، و دمار كبير في البنى التحتية و الممتلكات العامة و الخاصة، و نزوح مئات آلاف من ديارهم.**

**لقد ارتكب المعتدون على العاصمة انتهاكات جسيمة في القانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان ترقى إلى جرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية، و أثر سلبا على قدرة الحكومة على ضمان احترام حقوق الإنسان.**

**إن كل هذه التداعيات أدت إلى تفاقم و تزايد انتهاكات حقوق الإنسان و الحد بشكل كبير من قدرة الحكومة على ضمان الالتزام بها.**

**كما زاد الانقسام السياسي، وتعنت البرلمان، وعدم تعاطيه مع الحكومة الشرعية حكومة الوفاق الوطني، من حجم الصعوبات ، كما أن وجود الحكومة المؤقتة في الجزء الشرقي من البلاد زاد من صعوبة أداء الحكومة لأعمالها، لاسيما أن كثيراً من الإصلاحات المتعلقة بحقوق الإنسان و إصدار القوانين و التصديق على المعاهدات يتطلب تدخلاً تشريعياً.**

**السيدة الرئيس:**

**إنه لأمر مؤلم أن نقوم باستعراض تقريرنا الوطني لحقوق الإنسان أمام مجلسكم الموقر، في وقت تتزايد فيه انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة في المناطق التي لا تخضع لسلطة حكومة الوفاق الوطني، ونذكّر باستمرار إخفاء النائبة بمجلس النواب السيدة سهام سرقيوة التي تم اختطافها من منزلها في مدينة بنغازي منذ أكثر من عام، كما صُدمنا اليوم باغتيال الناشطة الحقوقية المحامية حنان البرعصي التي قتلت غدراً يوم أمس في مدينة بنغازي.**

**السيدة الرئيس:**

**لقد عملنا جاهدين على إنهاء المرحلة الانتقالية، و التمهيد للمرحلة الدستورية الدائمة، و تعاملنا بإيجابية مع كافة مبادرات الأمم المتحدة في هذا المجال، و التي كان منها مبادرة السيد رئيس بعثة الأمم المتحدة لعقد الحوار الليبي الشامل في مدينة غدامس، و الذي كان مقرراً عقده في 19 ابريل عام 2019 إلا أن الهجوم الغادر الذي شنته قوات خليفة حفتر، قد قوض كل مساعي السلام و المصالحة، ورغم آلام الحرب و العدوان، فقد تعاملنا مع دعوات وقف إطلاق النار الأخيرة، والمسارات السياسية و الاقتصادية التي أطلقتها بعثة الأمم المتحدة ضمن عملية برلين، التي نتمنى أن تتكلل بالنجاح، و تنتهي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية.**

**إن إعطاء الفرصة لليبيين أن يستفتوا على مشروع الدستور ، هو الأساس الذي نرى أنه يستجيب لتطلعات المواطنين، في دولة ديمقراطية يحكمها القانون و احترام حقوق الإنسان، و حيث إن لجنة إعداد الدستور المنتخبة قد استكملت وضع مشروع الدستور في 29 يوليو 2017 و أحالته الى مجلس النواب، و الذي أصدر بدوره قانون الاستفتاء على الدستور رقم 6/2018 و أحيل مشروع الدستور إلى المفوضية العليا للانتخابات بتاريخ 29/1/2019 ، إلا أن تطورات الاعتداء على العاصمة قد حال دون استكمال المسار الدستوري .**

**إن الحكومة و إدراكا منها لأهمية إنهاء المرحلة الانتقالية و استكمال المسار الدستوري، قدمت كافة أشكال الدعم للجنة إعداد الدستور، وحرصا من وزارة العدل على اطلاع المواطنين على مشروع الدستور، فقد تكفلت بطباعة مئات الآلاف من النسخ، و توزيعها مجانا على المواطنين، وعبرت الحكومة عن استعدادها لدعم المفوضية العليا للانتخابات لإجراء عملية الاستفتاء.**

**إن المصالحة الوطنية الشاملة هي الضامن لنجاح المشروع الوطني، و في ظلها يمكن لليبيين أن يؤسسوا لنظام سياسي فعال، إلا أن المصالحة الوطنية تستلزم التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان التي عاشها الليبيون خلال الفترات الماضية، وتمكين الضحايا من الوصول إلى الحقيقة و الإنصاف و جبر الضرر، و هذا بطبيعة الحال يستلزم إطلاق مسار العدالة الانتقالية، كونه يزيل العراقيل والمظالم المتراكمة، و يمهد لجو من التصالح، و يعالج أسباب الانتهاكات، بما يؤدي إلى عدم تكرارها، ورغم صدور قانون العدالة الانتقالية إلا أن هذا المسار قد تعثر وتأخر كثيراً، و قد عملنا في وزارة العدل على تذليل كثير من العقبات التي تحول دون تفعيله، و كان منها وضع اللائحة التنفيذية لقانون العدالة الانتقالية، و التي بصدورها تستكمل الإجراءات القانونية لوضع القانون موضع التطبيق، و كذلك الإعداد لعقد مؤتمر دولي حول (العدالة الانتقالية، الدروس المستفادة) بإشراف وزارة العدل.**

**السيدة الرئيس:**

**إن ضمان احترام حقوق الإنسان و تعزيزها لن يكون ممكنا و فعالا، إلا بوجود نظام فعال للمساءلة و المحاسبة القضائية عن انتهاكات حقوق الإنسان، و محاربة الإفلات من العقاب، و في هذا السياق نود أن نشير الى أن السلطة القضائية هي سلطة مستقلة، و تتمتع بكافة الضمانات و الاشتراطات المطلوبة من الحيدة والنزاهة و الاستقلالية، و تتوافر في النظام القضائي الليبي كافة الضمانات المطلوبة للمحاكمة العادلة، و حيث إنه لا يخفى عليكم حجم الانتهاكات التي واكبت الاعتداء المسلح على العاصمة، و التي تشكل تحد لأي نظام قضائي، فقد عمدت حكومة الوفاق الوطني إلى إنشاء لجنة مشتركة لرصد و توثيق انتهاكات حقوق الإنسان بموجب القرار 735 لعام 2019 و ذلك ضمانا لتوثيق الجرائم و الانتهاكات وحفظا للأدلة و ضمانا لحقوق الضحايا، و قد قامت هذه اللجنة بتقديم ثلاثة تقارير وثقت الانتهاكات التي ارتكبت منذ الهجوم على العاصمة في أبريل 2019، و قامت الحكومة بمشاركة هذه التقارير مع النيابة العامة و الادعاء العسكري، و كذلك المنظمات الدولية و المحكمة الجنائية الدولية.**

**و في دليل واضح من التزام حكومة الوفاق الوطني بتعزيز حقوق الإنسان ومحاربة الإفلات من العقاب، فقد دعونا إلى تشكيل لجنة تقصي حقائق دولية تتولى النظر في انتهاكات القانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان المرتكبة في ليبيا، و قبلت الحكومة بهذه الآلية الدولية لمراجعة سجلها في مجال حقوق الإنسان، وكذلك رحبت الحكومة بقرار مجلس حقوق الإنسان رقم 40 في الدورة 43 بتشكيل وإرسال لجنة تقصي الحقائق إلى ليبيا، وأبدت استعدادها لتذليل كافة الصعوبات أمام عمل اللجنة.**

**كما تتعاون الحكومة مع المحكمة الجنائية الدولية بشكل وثيق، ويكفي الإشارة إلى إحاطات السيدة المدعية العامة للمحكمة أمام مجلس الأمن، و التي تشيد فيها بالتعاون التام للحكومة مع مكتبها، و تذليل الصعوبات أمام فرق التحقيق التي يرسلها مكتب المدعية إلى ليبيا، و تمكينهم من زيارة الأماكن التي يرغبون في زيارتها و الالتقاء بالأشخاص والشهود.**

**السيدة الرئيس:**

**إن حكومة الوفاق الوطني تدرك أهمية حق الإنسان في الحرية، و أن يكون بمنأى عن حجز حريته تعسفاً أو إخفائه قسراً، و يضمن الدستور في ليبيا الحق في الحرية، و يجرم أفعال الخطف والإخفاء القسري، و قد شددت التشريعات الأخيرة العقوبة على جرائم الإخفاء القسري، خاصة إذا تم ارتكابها من قبل موظفين حكوميين، و قد اتخذت الحكومة خطوات فعلية لأجل إنهاء هذه الحالات، و قامت الحكومة بإجراء مراجعة شاملة لأوضاع المعتقلين داخل السجون و مراكز الاعتقال، و أسفر ذلك عن إخلاء سبيل المئات من هؤلاء المحتجزين، كما عملت وزارة العدل على إطلاق برنامج شامل يهدف إلى تحسين ظروف الاحتجاز داخل السجون، و تقديم الرعاية الصحية للنزلاء في مسح شامل، استفاد منه جميع النزلاء بمؤسسات الإصلاح و التأهيل، كل ذلك سعياً من وزارة العدل لتحسين ظروف الاحتجاز بما يتواءم و المعايير الدولية في هذا الخصوص.**

**السيدة الرئيس:**

**في إطار تعزيز مكانة المرأة و مشاركتها السياسية، فقد شاركت المرأة بفعالية في انتخابات المجالس المحلية، ونظراً للتمييز الإيجابي الذي تفرضه التشريعات الوطنية، فقد أصبحت المرأة حاضرة في كل هذه المجالس البلدية، كما أنشأت الحكومة وحدة لدعم و تمكين المرأة على مستوى المجلس الرئاسي، و على مستوى كافة الوزارات، وتعمل هذه الوحدات على ضمان تواجد المرأة في المناصب العليا و القيادية، و تجدر الإشارة إلى أن نسبة تمثيل المرأة في الوظائف القضائية قد تجاوز نسبة 40 في المائة، و فاق حضورها في التعليم الجامعي نسبة الرجل، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن نسبة النساء العاملات في القطاع العام قد زادت عن 50 في المائة.**

**كما يضمن قانون العمل للمرأة كافة حقوقها بالتساوي مع الرجل، و عدم جواز التفرقة بينهما في الوظائف، و تشغل المرأة رئاسة ثلاث حقائب وزارية منها وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الدولة لشؤون المرأة و التنمية المجتمعية، ووزارة المرأة لشؤون هيكلة المؤسسات.**

**أما عن حملة الحكومة لإنهاء العنف ضد المرأة، فقد أثمرت نتائجها عن زيادة وعي المجتمع، و النساء خصوصاً، بخطورة هذه الأفعال، و تم استحداث وحدات الطفل والمرأة في مديريات الأمن، كما أصدر المجلس الأعلى للقضاء قراراً بإنشاء دائرتين متخصصتين للنظر في قضايا العنف ضد المرأة، و ذلك كله لأجل إيجاد منصة صديقة للنساء، تمكنهن من اللجوء إليها والإبلاغ عن حالات العنف الأسري في بيئة مناسبة و بعيدة عن التعنيف و الترهيب، و تجدر الإشارة إلى أن القانون الليبي يجرم العنف ضد المرأة بما في ذلك العنف المنزلي، و يشدد العقوبة على هذه الأفعال.**

**السيدة الرئيس:**

**فيما يتعلق بمصادقة بلادي على عدد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، ومنها اتفاقية حماية الأشخاص من الإخفاء القسري، واتفاقية 1951 المتعلقة باللاجئين، و البروتوكول الإضافي المتعلق باتفاقية مناهضة التعذيب، و ميثاق روما الأساسي، فإنه تجدر الإشارة إلى أن ليبيا هي طرف في أغلب المواثيق الدولية والإقليمية الأساسية لحقوق الإنسان، و أن التشريعات الوطنية تنسجم تماماً مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، لاسيما أن الإعلان الدستوري قد نص على هذه الحقوق، ووفر لها الاعتراف الدستوري، كما تجدر الإشارة إلى أن الحماية القانونية لحقوق الإنسان وإنفاذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان داخليا، سيتعزز بعد إقرار مشروع الدستور، و الذي أفرد لحقوق الإنسان باباً خاصاً، بل و جعل من احترام حقوق الإنسان إطاراً عاماً يحكم أداء السلطات العامة في ليبيا.**

**و في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن المجلس الرئاسي قد أبدى موافقته على الانضمام إلى اتفاقية حماية الأشخاص من الإخفاء القسري، و اتفاقية اوتاوا لحظر الألغام ضد الأشخاص، و البرتوكول الاختياري المكمل لاتفاقية مناهضة التعذيب.**

**أما عن ميثاق روما الأساسي، فرغم عدم انضمام ليبيا له إلا أن بلادي تتعاون وبشكل كامل مع المحكمة الجنائية الدولية،و مكتب المدعية العامة بها، وقد أشادت المحكمة في أكثر من مناسبة بهذا التعاون.**

**أما فيما يتعلق بإنشاء آلية وطنية لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس، فان المجلس الوطني الانتقالي قد أنشأ المجلس الوطني للحريات العامة و حقوق الإنسان، بموجب القانون رقم 5 لسنة 2011 و هو مؤسسة مستقلة، و لا تخضع لإشراف حكومي، وهو يمارس عمله، إلا أنه تأثر نتيجة الانقسام السياسي و حالة الصراع الذي تشهده ليبيا.**

**أما عن الآلية الحكومية للتنفيذ و الإبلاغ و المتابعة المعنية بحقوق الإنسان، فإن هذه الآلية كانت موجودة تحت مسمى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتشكلت من عدة وزارات و برئاسة وزارة العدل، و لكن هذه اللجنة تعطلت وتوقف نشاطها بعد سقوط النظام السابق، و إن حكومة الوفاق في صدد إعادة تشكيلها و تفعيلها، و فعلاً تم تقديم مقترح لإعادة تفعيل و تطوير هذه الآلية الوطنية لتكون معنية بتقديم التقارير الدورية لحقوق الإنسان، و تنسيق الجهود الوطنية لأجل تنفيذ التوصيات الواردة من الهيئات الدولية و غيرها.**

**و في هذا السياق فقد تم إعادة تفعيل اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بموجب قرار المجلس الرئاسي رقم 4 لسنة 2019 وباقتراح من وزارة العدل، و هي تمارس نشاطها فعلياً لاستكمال إدماج قواعد القانون الدولي الإنساني في القانون الوطني، و تقديم التوصيات بانضمام ليبيا للاتفاقيات التي لم تنضم إليها، و التي كان أبرزها التوصية بالانضمام لاتفاقية أوتاوا لحظر الألغام ضد الأشخاص.**

**السيدة الرئيس:**

**تعاني ليبيا من ظاهرة الهجرة غير النظامية، حيث يتواجد على أراضينا أكثر من مليون مهاجر غير نظامي، و رغم مخالفة هؤلاء للضوابط القانونية لدخول البلاد والاستقرار و العمل فيها، فإن الحكومة تغض الطرف عن ملاحقتهم تقديراً للظروف التي ألجأتهم للهجرة، و حيث إن كثيرا من هؤلاء يقصدون الهجرة إلى أوروبا، فإن من يتم إنقاذهم في عرض البحر، و أثناء محاولتهم مغادرة البلاد، يتم إيواؤهم في مراكز الإيواء، و يقدر عددهم بما لا يتجاوز 6000 مهاجر،وبعد مراجعة أوضاع هذه المراكز قررت الحكومة إغلاق ثلاثة مراكز منها لافتقارها للشروط القانونية و الإنسانية الملائمة.**

**و احتراما لحقوق الأشخاص المهاجرين، تعتمد ليبيا سياسة عدم الإبعاد القسري للمهاجرين غير النظاميين، و تتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة لأجل تسهيل العودة الطوعية لهم، حيث تم تسهيل عودة 19 ألف مهاجر عام 2017 ، و أكثر من 16 ألف مهاجر عام 2018 ، وأكثر من 9000 عام 2019 ، كما عملت الحكومة على تفكيك شبكات تهريب البشر و الهجرة غير الشرعية، وملاحقة الأشخاص المسؤولين عن هذه الشبكات، و التعاون مع لجنة العقوبات الدولية التابعة لمجلس الأمن، و ما توصي به من حظر السفر و تجميد الأرصدة لعدد من الأشخاص المتورطين في هذه الأفعال، و نشير مؤخراً إلى إلقاء القبض على المدعو عبد الرحمن ميلاد الملقب (بالبيدجا)، و الذي ورد اسمه في قائمة لجنة العقوبات الدولية بتهم ارتكاب مخالفات بحق المهاجرين.**

**السيدة الرئيس:**

**تستمر الحكومة في القيام بالتزاماتها تجاه تحسين الأوضاع الاقتصادية، و تمتع المواطنين بحقهم في التعليم والصحة والعمل والمستوى المعيشي اللائق، و ذلك رغم ما شهدته بلادي من إغلاق لحقول و موانئ تصدير النفط، المصدر الأساسي للدخل في ليبيا، والذي عرقل خطط الحكومة التي كانت تهدف إلى استكمال سياستها في تحسين سعر صرف العملة المحلية والإصلاحات الاقتصادية، و على الرغم من كل الصعوبات و الضائقة المالية الناجمة عن وقف تصدير النفط، فقد استمرت حكومة الوفاق الوطني في دفع رواتب العاملين، و استمرار صرف المنافع النقدية المقررة لكبار السن و العجزة و الأرامل و ذوي الإعاقة.**

**و التزاما من الحكومة بضمان الحق في التعليم، فقد عمدت الحكومة إلى تخصيص ميزانيات كبيرة لهذا القطاع، و التي وصلت إلى مايزيد عن 8 مليارات لعام 2019 ، و هو ما يشكل نسبة 17% من الإنفاق العام.**

**كما أطلقت الحكومة خطة لدعم القطاع الصحي العام، و تحسين جودة الخدمات الصحية في كل المستشفيات العامة، و خصصت ميزانية كبيرة لدعم القطاع الصحي، حيث وصلت إلى ما يزيد عن 3 مليار و نصف لعام 2019، و تجدر الإشارة هنا إلى قرار الحكومة بإنشاء صندوق التأمين العام، والقرار رقم 531/2019 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم 20 لسنة 2010 بشأن التأمين الصحي، و هو ما سيؤدي إلى توفير شبكة تأمين صحي لكافة المواطنين.**

**و في سبيل التعامل مع جائحة كورونا، فقد أنشأت الحكومة لجنة للطوارئ، وعملت على تخصيص الميزانيات الكافية لمواجهة هذا الوباء، و أقامت مراكز العزل الصحي في كل البلديات، ووفرت كافة المستلزمات التي تضمن احتواء هذا الوباء و تخفيف آثاره.**

**كما لا يفوتني أن أذكر بجهود الحكومة في مكافحة الفساد، حيث دفعت باعتماد فريق الخبراء الحكومي لمكافحة الفساد، و استكمال تشكيله وفقاً لما تتطلبه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي انضمت إليها بلادي في 2005، و تعد ليبيا من أوائل أربعين دولة التي أوفت بالمتطلبات التي تستلزمها الاتفاقية، وتم استحداث و تفعيل إدارة إقرارات الذمة المالية للموظفين الحكوميين في إطار إرساء مبادئ الشفافية و الحوكمة الرشيدة.**

**السيدة الرئيس:**

**في الختام فإنني انتهز هذه الفرصة لأجدد لكم التزام بلادي باحترام حقوق الإنسان و استمرارها في اتخاذ كافة الإجراءات و التدابير التي تصب في اتجاه إعلاء و تعزيز حقوق الإنسان، كما أؤكد لكم عن استعدادنا لتلقي ملاحظاتكم وتوصياتكم، و التي نتعهد لكم بأنها ستكون محل اعتبار و تقدير من قبلنا.**

**و شكرا جزيلا لكم على حسن الاستماع.**